النشرة الربعية العدد الرابع والعشرون

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

تنظيم .. تطوير .. رقابة

النشـــرة الربعية

العدد الرابع والعشرون- الربع الثاني للعام 2025

تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

- **مؤشر القدس**

سجل مؤشر القدس قفزة نوعية مع نهاية الربع الثاني من العام 2025 ليبلغ مستوى 586.7 نقطة، وهو أعلى مستوى يحققه خلال الفترة الزمنية المشار إليها في الرسم البياني أدناه. ويعكس هذا الارتفاع تحسناً ملحوظاً في أداء السوق، حيث سجل المؤشر نمواً نسبته 18% مقارنة بالربع السابق (الربع الأول من العام 2025)، و12% مقارنة بالربع المناظر من العام 2024. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترات السابقة.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)v

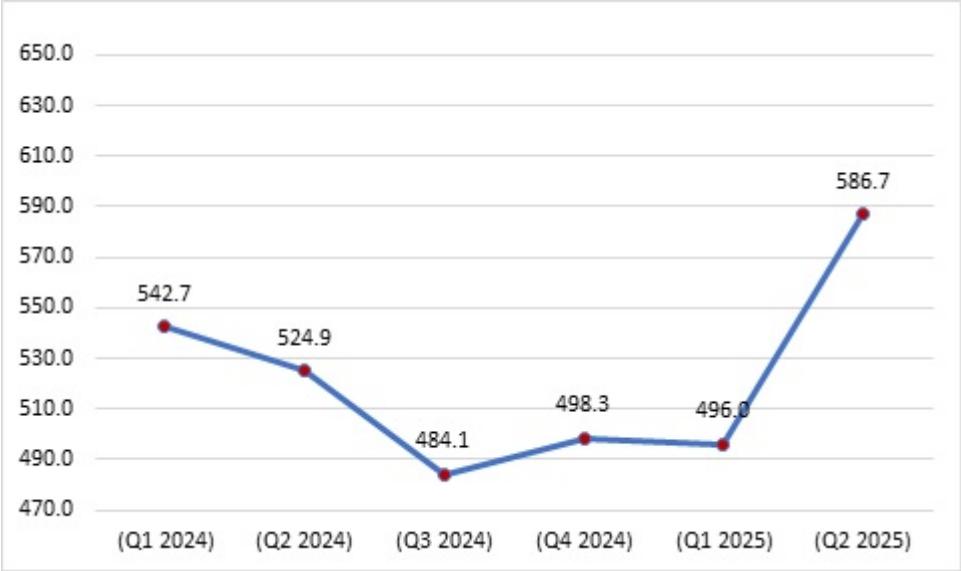

- **إحصائيات وبيانات التداول**

شهد إجمالي أحجام التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثاني من العام 2025 انخفاضاً نسبته 70% مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الأول من العام 2025)، وارتفاعاً نسبته 52% عن الربع المناظر (الربع الثاني من العام 2024).

كما شهدت قيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثاني من العام 2025 انخفاضاً نسبته حوالي 63% مقارنة مع نهاية الربع السابق، وارتفاعاً نسبته 42% عن الربع المناظر. ويعزي ذلك الى أَحجام طلبات التعامل التي نفذتها السوق خلال الفترة المذكورة، كما أن الربع الأول من العام 2025 شهد عقد صفقات مؤسساتية كبيرة. في المقابل، سجلت القيمة السوقية ارتفاعاً بما نسبته 15% و11% عن نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي، ما يعكس تحسناً في ثقة المستثمرين على المدى المتوسط.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2025	الربع الثاني 2025
عدد جلسات التداول (جلسة)	54	58	56
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	19.6	99.5	29.7
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	33.2	126.7	47.1
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,215.7	4,046.1	4,668.8
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	0.6	2.2	0.8
عدد الصفقات (صفقة)	4,594	4,890	6,952

إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين (متعامل)	69,283	68,805	68,659
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	30.7%	29.5%	34.1%
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	0.2%	0.9%	0.3%

* البيانات لا تشمل التحويلات خارج القاعة.

** تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2024

شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

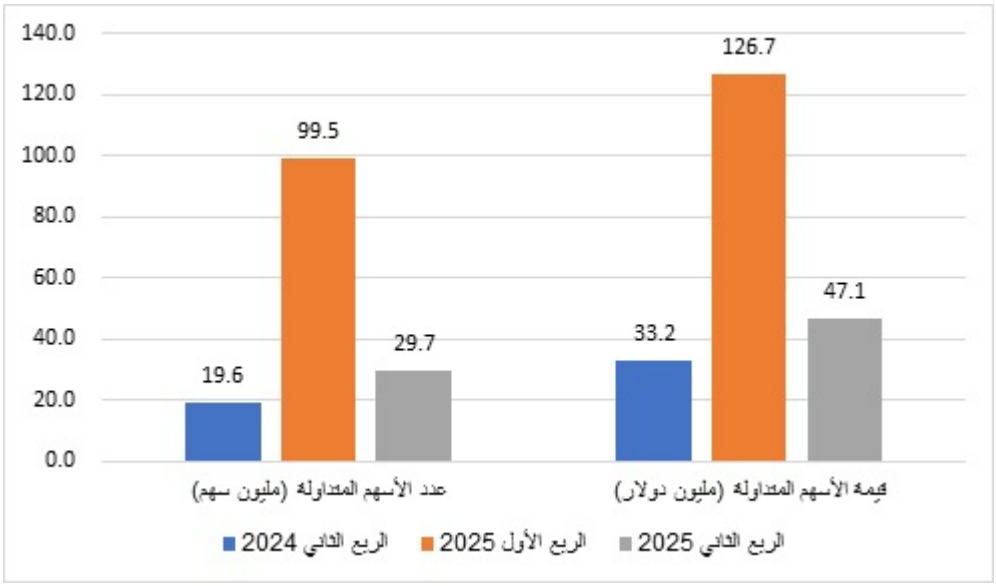

يوضح الشكل (3) أدناه توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغ عددهم 61,221 مساهماً كما في نهاية الربع الثاني 2025، حوالي 84% منهم في الضفة الغربية، و16% في قطاع غزة..

شكل 3: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة وفق التوزيع الجغرافي والجندري كما في الربع الثاني 2025

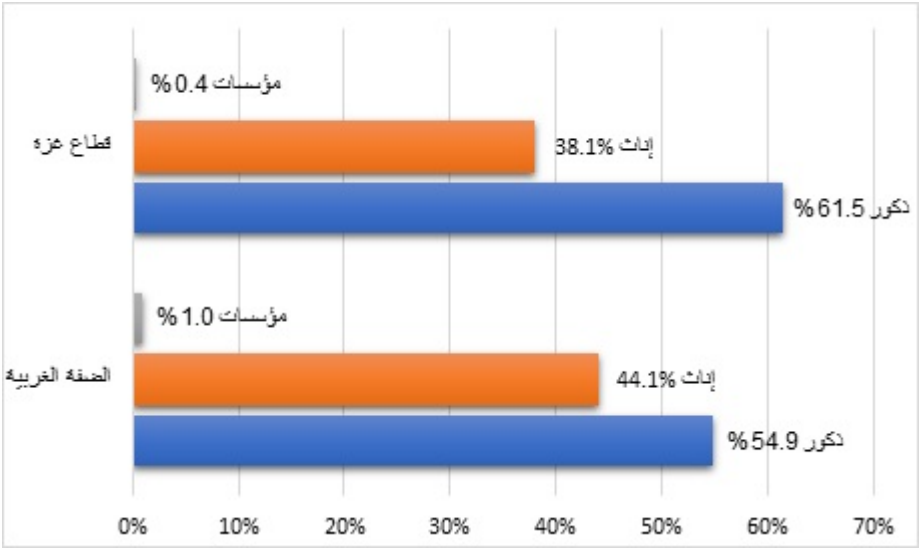

كما يوضح الشكل (4) إجمالي عدد الحسابات المفتوحة النشطة والخاملة وفق التوزيع الجندري كما في نهاية الربع الثاني من العام 2025 في بورصة فلسطين، والبالغة 126,043 حساباً. ويلاحظ أن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 4: الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين وفقاً للجندر كما في نهاية الربع الثاني 2025

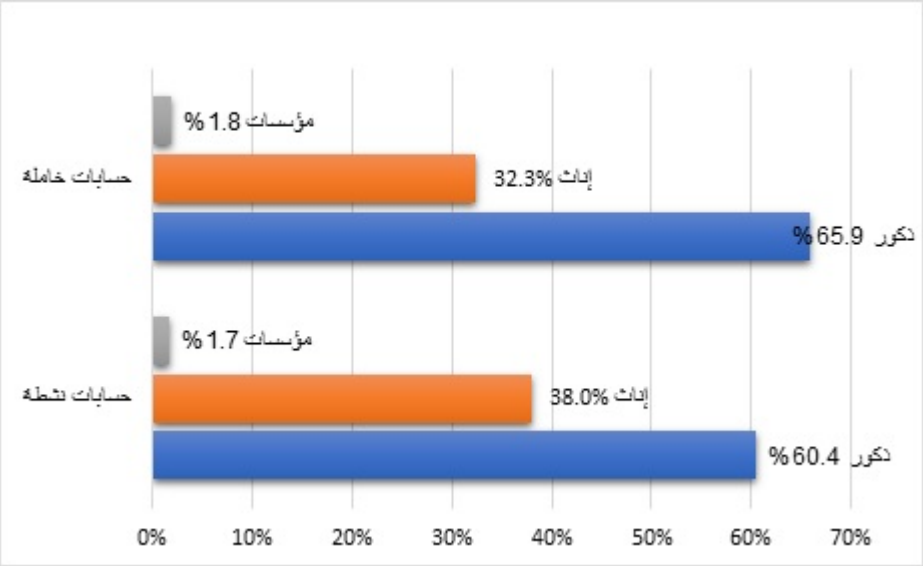

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنتي عشرة شركة مع نهاية النصف الأول من العام 2025. وعلى الرغم من استمرار تداعيات الحرب على قطاع غزة، والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني حتى تاريخه، فإن قطاع التأمين حقق نمواً ملحوظاً في المحفظة التأمينية خلال النصف الأول من العام 2025 عن سابقه بنسبة بلغت 8%. ويعود هذا التحسن إلى عودة الشركات إلى وضعها الطبيعي على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، حيث إن نسبة قطاع غزة من إجمالي المحفظة التأمينية لا تشكل سوى 2%. أما إجمالي استثمارات شركات التأمين، فبلغ 302.5 مليون دولار، تتصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 48% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربعين الأول والثاني من العام 2025 (باستثناء إجمالي الأقساط المكتتبة)، لا تشمل كلاً من بيانات شركة البركة للتأمين الإسلامي، والشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو).

جدول 1: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2025*	الربع الثاني 2025*
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	**193.37**	**112.35**	**208.62**
إجمالي استثمارات شركات التأمين	**282.23**	**291.43**	**302.56**

يشير الجدول (2) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني. يبين الجدول أن هناك نمواً مستمراً في مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مع نهاية العام 2024 ما يقارب 3.51%؛ إذ تشير هذه النسبة "نسبة الاختراق التأمينية" إلى إجمالي المحفظة التأمينية، منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فعلى الرغم من أن هذه النسبة شهدت نمواً عبر السنوات الثلاث الماضية، فإنها انخفضت مع نهاية العام 2024 لتصل إلى 69.74 دولار أمريكي.

جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2021	**2%**	**68.6**
2022	**2.07%**	**73.08**
2023	**2.27%**	**71.22**
2024	**3.51%**	**69.74**

يوضح الشكل (1) أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، الذي بلغت نسبته 66% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية النصف الأول من العام 2025، يليه التأمين الصحي بنسبة 11%. كما يلاحظ من الشكل (2) أن هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة عاملة في القطاع على نحو 55% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية النصف الأول من العام 2025.

شكل 1: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية النصف الأول من العام 2025

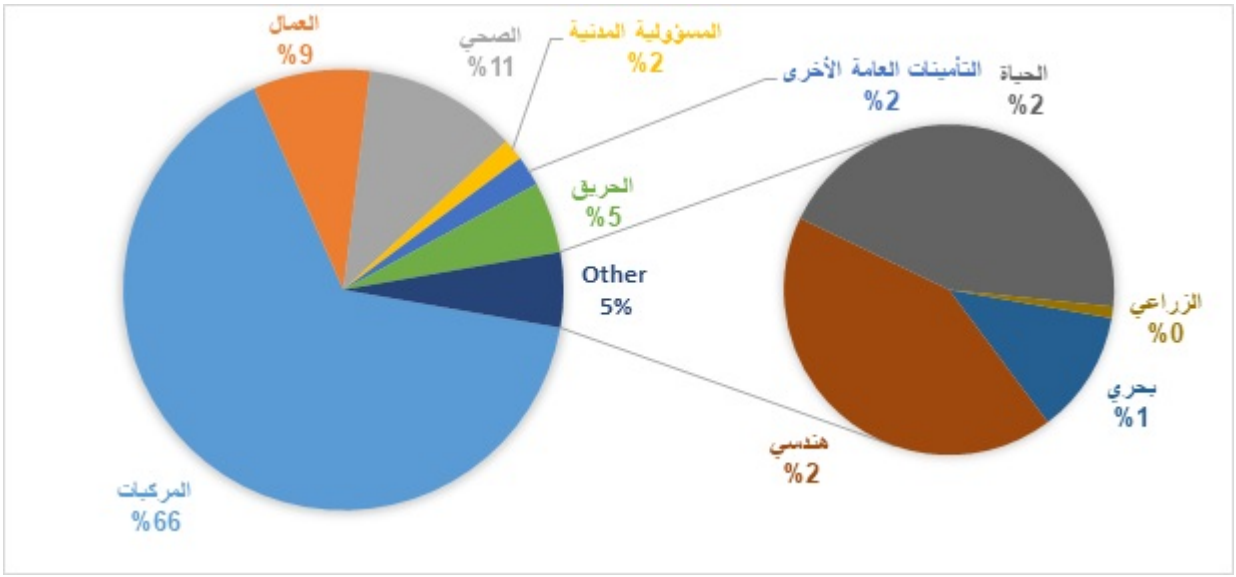

شكل 2: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية النصف الأول من العام 2025

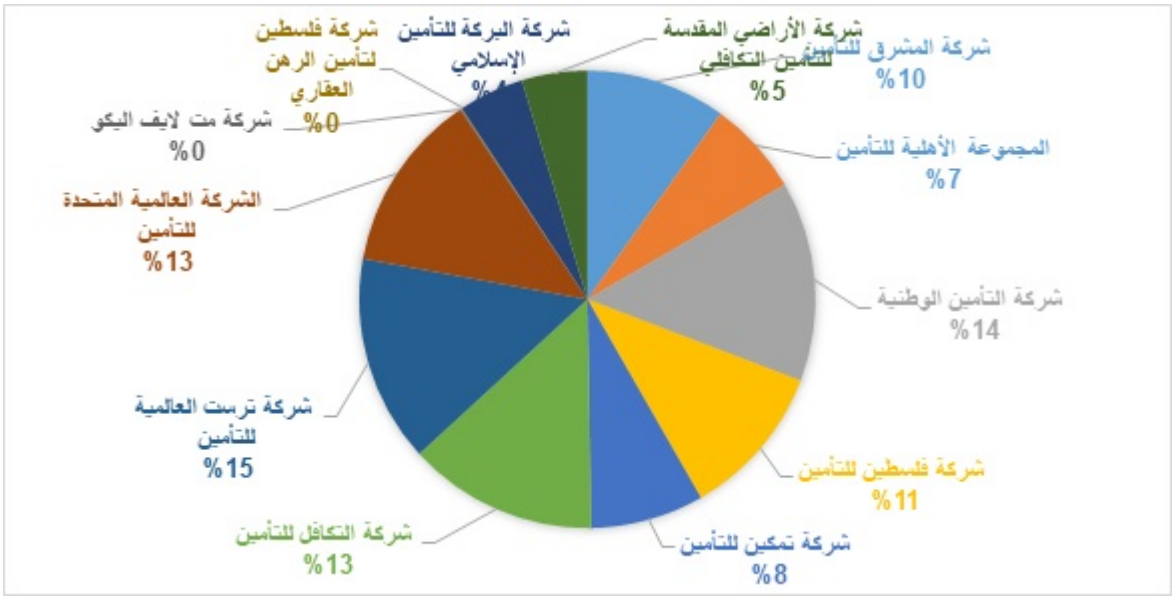

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2024. وشهد أداؤها انخفاضاً مع نهاية العام 2024، إذ بلغ عدد العقود 1,730 عقداً بإجمالي استثمار قيمته 92.7 مليون دولار، ويمثل هذا انخفاضاً قدره 8.28%، و24.1% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2023. ويعزى الانخفاض الملحوظ والمشار إليه، إلى تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانعكاساته السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك، الذي بدأ خلال الربع الرابع من العام 2023 (انظر الشكل 8).

شكل 8: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي

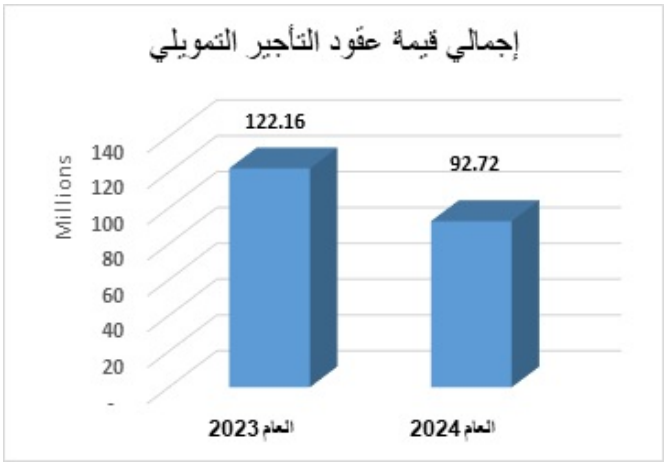

المقارنة الربعية: بلغ إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 26 مليون دولار بواقع 457 عقداً في نهاية الربع الثاني من العام 2025، بانخفاض بسيط عن الربع الأول من العام 2025 نسبته 0.7% في عدد العقود، وارتفاع نسبته 12.6% من إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2024، يلاحظ ارتفاع عدد وقيمة العقود بنسبة 20.3% و22.6% على التوالي (انظر الشكل 9)، وذلك بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما تبعه من آثار اقتصادية سلبية على الضفة الغربية في العام 2024، ثم تعافي القطاع تدريجياً.

شكل 2: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

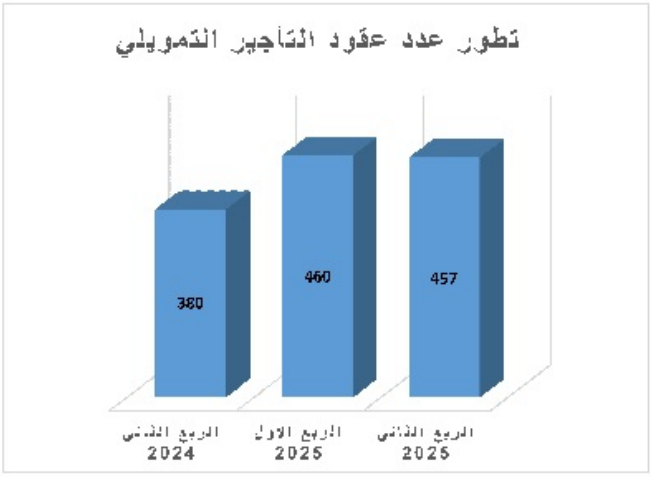

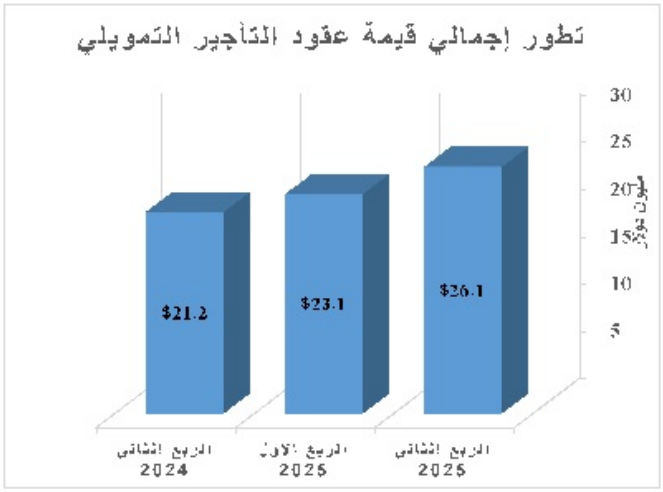

لا يزال هناك تركز لنشاط التأجير التمويلي خلال الربع الثاني من العام 2025 في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 40.9%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 12.7%، ثم محافظة بيت لحم بنسبة 11.6%، ثم محافظة الخليل بنسبة 7.7%. أما باقي المحافظات، فشكلت ما نسبته 27.1% من عدد العقود، مع العلم أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

شكل 10: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الثاني من العام 2025

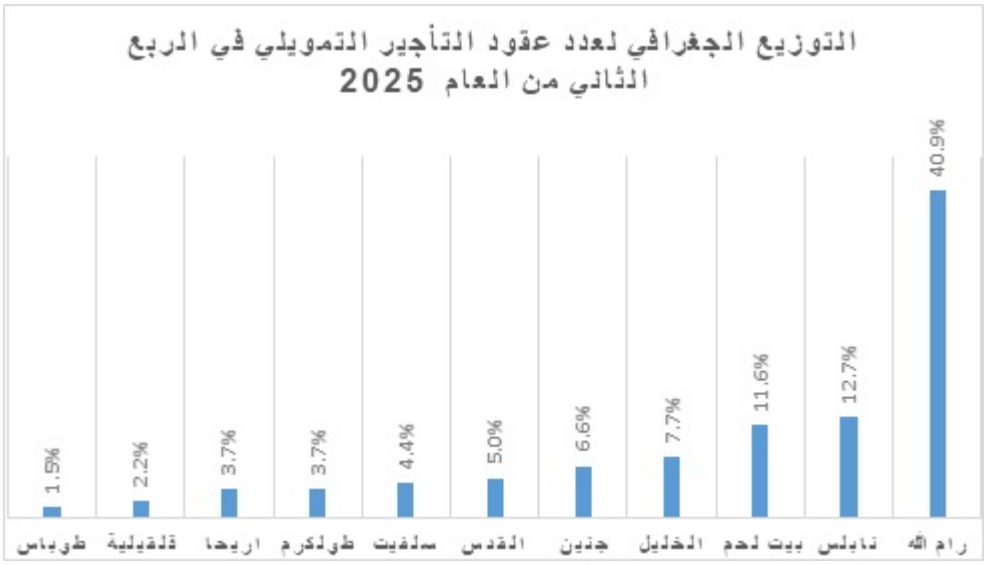

ما زالت المركبات للاستخدام الشخصي تستحوذ على الحصة الأكبر (54.41%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني من العام 2024. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما المركبات للأغراض التجارية، فشكلت ما نسبته 39.46%، فيما شكلت المعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة 5.29% من إجمالي قيمة المحفظة. وفي ما يخص المال المنقول (المعدات، وخطوط الإنتاج، ... وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 0.84%، ويعود ذلك إلى ارتفاع مخاطر تمويلها مقارنة بالمركبات التي تسجل في دوائر السير (انظر الشكل 4).

شكل 4: توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي

حسب طبيعة المأجور في الربع الثاني من العام 2024

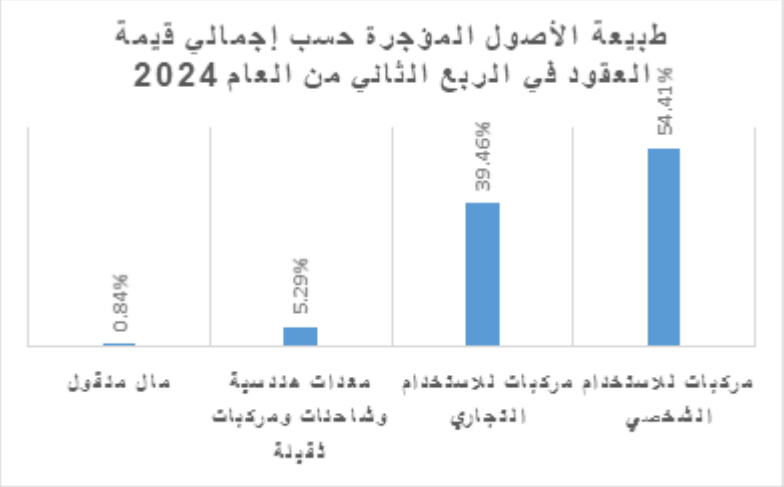

المركبات للاستخدام الشخصي لها الحصة الأكبر 50.24)%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني من العام 2025. في حين بلغت حصة المركبات للاستخدام التجاري ما نسبته 43.31%، من ضمنها 14 عقداً بقيمة 531,436 دولاراً لتمويل مركبات نقل عمومي. أما المعدات الهندسة والشاحنات والمركبات الثقيلة، فشكلت 82.3%، بينما المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبته 64.2% من إجمالي قيمة المحفظة (انظر الشكل 11).

د.

شكل 11: توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور في الربع الثاني من العام 2025

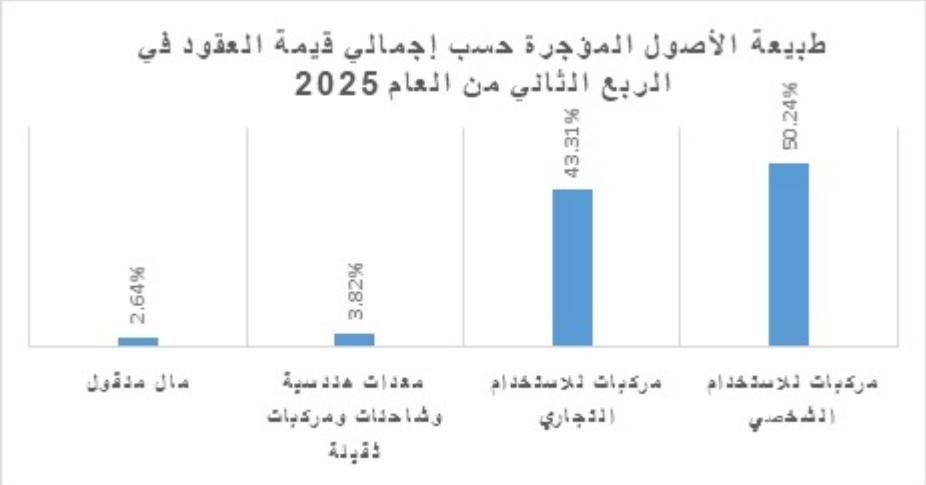

يلاحظ من الشكل رقم (12) أن 83% من عدد العقود المسجلة في الربع الثاني من العام 2025 تعود إلى أفراد، مع العلم أن هناك استقراراً في هذه النسبة مقارنةً مع العام 2024، حيث بلغت نسبة عدد العقود الخاصة بالأفراد 80% في الربع الثاني من العام 2024، بينما بلغت القيمة ما يقارب 57% للأفراد، و43% للشركات في الربع الثاني من العام 2025، في حين أن النسب للربع الثاني من العام 2024 هي 53% للأفراد، و47% للشركات.

شكل 12: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الثاني من العام 2025

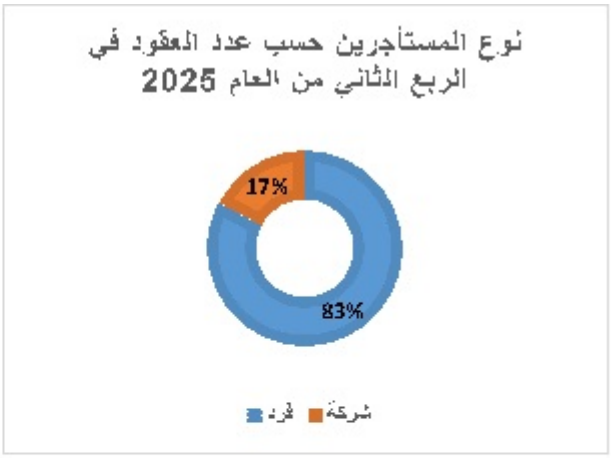
نوع المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الثاني من العام 2025
17%
83%
فرد
شركة

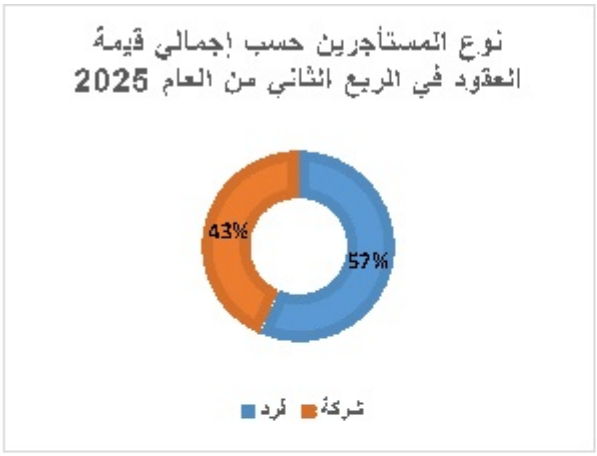
نوع المستأجرين حسب إجمالي قيمة العقود في الربع الثاني من العام 2025
43%
57%
فرد
شركة

التوعية المالية

الأوراق المالية

التأمين

التأجير التمويلي

تمويل الرهن العقاري

الأوراق المالية

التأمين

التأجيرالتمويلي

تمويل الرهن العقاري

التوعية المالية > أسئلة شائعة وإجابات

قطاع التأمين: هل يقع على المؤمن أي التزام في التأمين بالمسؤولية المدنية في حال عدم مطالبة المتضرر بهذا الالتزام؟

وفقاً للمادة (19) من قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، فإنه لا ينتج التزام المؤمن أثره في التأمين من المسؤولية المدنية إلا إذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه هذه المسؤولية.

قطاع الأوراق المالية: ما المقصود بإصدار سندات القرض العام؟

هو عرض سندات القرض للاكتتاب العام

قطاع تمويل الرهن العقاري: ما هي الأمور التي يجب أن يتحقق المقترض من وجودها في العقد الذي يتم توقيعه مع أحد البنوك الإسلامية في حالة قرض الرهن العقاري؟

يجب التحقق من أن العقد الذي وقعه المشتري مع البنك الإسلامي يجيب عن الأسئلة التالية:

- ما هي مدة الإيجار؟
- هل يعتبر توفير كفيل من أحد المتطلبات؟ وما هي مواصفات هذا الكفيل؟
- ما هي الرسوم والتكاليف الإضافية المترتبة على العقد؟
- هل يجب تحويل الراتب إلى البنك؟
- هل يجب تخمين قيمة البيت؟ وما هي الإجراءات التي يتبعها البنك للقيام بالتخمين؟
- ما الذي سيحدث عند تغيير ظروف الأسرة؟ على سبيل المثال، حصول الزوج على وظيفة أفضل في مكان آخر بعيد، بحيث يصبح غير قادر على التنقل بين مكان عمله وبيته؟
- من هي الجهة المسؤولة عن دفع ضرائب الأملاك، والبلدية، وتكاليف التحسينات؟
- من هي الجهة المسؤولة عن دفع تكاليف تسجيل (نقل ملكية) البيت، والضرائب الناتجة عن عملية شراء البيت؟

قطاع التأجير التمويلي ما المقصود بالإيجار المقدم في التأجير التمويلي؟

أي دفعة في شكل إيجار تسدد قبل بداية مدة التأجير. كما يستخدم المصطلح، أيضاً، لوصف ترتيب دفع الإيجارات الذي يدفع فيه المستأجر كل إيجار في بداية كل فترة محددة لدفع دفعة التأجير. على سبيل المثال، يشترط برنامج التأجير المدفوع مقدماً كل ربع سنة على المستأجر دفع ربع الإيجار السنوي في بداية كل ثلاثة أشهر متتالية أثناء مدة التأجير.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

قسم إدارة المخاطر:

يوفر إطار إدارة المخاطر في الهيئة النوايا والتوجهات الإجمالية للهيئة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة، وتماشياً مع إطار إدارة المخاطر المعتمد، يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز الإنجازات المحققة في مخرجين اثنين خلال الربع الثاني من العام 2025:

أولاً: **استكمال أتمتة العمليات الإدارية والرقابية**: تم إتمام تطوير السجل الإلكتروني للمخاطر.

- بالتعاون مع دائرة نظم المعلومات، تم إطلاق أداة إلكترونية متكاملة لإدارة المخاطر، بدلاً من الأدوات التقليدية مثل (Excel)، التي تساهم في تعزيز إدارة المخاطر في الهيئة بشكل فعال.
- منذ بداية العام 2025، تم التواصل مع الوحدات الإدارية لتزويدنا بالبيانات المطلوبة كافة؛ أهمها: إدخال العمليات الرئيسية والمخاطر المحتملة لها والضوابط الحالية (وقائية/كاشفة/تصحيحية/رادعة) والمتوقع الانتهاء منها مع نهاية العام 2025 لبدء عمليات التحليل والتقييم بشكل فعال.
- من أهم مزايا هذه الأداة هي: رقمنة عمليات تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها، ودعم اتخاذ القرار عبر بيانات دقيقة.

ثانياً: **بناء القدرات الفنية للعاملين**: إطلاق النشرة التوعوية الثانية حول إدارة المخاطر؛ وذلك بهدف تطوير إدارة المخاطر المؤسسية، ورفع مستوى فهم المخاطر وإدارتها، وتحسين تطبيق الإجراءات الرقابية لتحقيق كفاءة طبيعة نشاط الأعمال والأهداف الاستراتيجية وأولويات الهيئة.

قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه، وتنظيم سوق رأس المال في فلسطين ومراقبته وتطويره، وحماية حقوق المستثمرين، وذلك انطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال. وفي إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية حقوق المتعاملين، واصلت الهيئة دورها في مواءمة الامتثال من أجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، حيث قامت بالعديد من المهمات لتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة على القطاعات كافة التي تشرف عليها، وفق الملخص الآتي:

- اجتماع بين هيئة سوق رأس المال ووحدة المتابعة المالية بشأن تعزيز إجراءات آلية الدخول إلى السوق.
- على أثر الاجتماع مع وحدة المتابعة المالية، وبهدف تعزيز إجراءات وضوابط دخول السوق المعمول بها في الهيئة، تم إرسال العديد من المخاطبات إلى الوحدة لطلب المساعدة بتزويدنا بأية معلومات أو بيانات تعود للأشخاص المالكين أو مستفيدين من القطاعات التي تخضع لرقابة الهيئة وإشرافها، وذلك لغايات التعيين أو الترخيص.
- متابعة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها على تنفيذ أحكام المرسوم الرئاسي الخاص بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إصدار التعليمات والتعاميم:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة. وتم إصدار العديد من التعاميم في الربع الثاني من العام 2025، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتم بشكل إلكتروني من النيابة العامة، وبلغ عددها 2.
- تعميم أسماء الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.

خطة تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر:

منذ بداية العام 2025، قامت الإدارات الرقابية في إعداد خطة تشغيلية لقسم التفتيش للزيارات الميدانية الدورية معتمدة على سجل المخاطر المحدثة في نهاية العام 2024، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة هيئة سوق رأس المال وإشرافها للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدأت الإدارات تنفيذ هذه الخطط من منذ بداية العام، وسيتم التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إجراء العديد من جولات التفتيش خلال هذا العام عند الحاجة.

المخالفات والعقوبات الإدارية:

- لا يوجد.

قسم إجراءات العمل:

- العمل على إعداد مسودة إجراءات عمل دائرة نظم المعلومات، حيث يتوقع تسليم النسخة النهائية في منتصف شهر تموز/يوليو من العام الحالي.
- تم الانتهاء من إعداد المسودة النهائية لإجراءات عمل قسم خدمات الجمهور في الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية لعرضها على اجتماع اللجنة خلال الفترة القادمة.
- تم التحديث على ورقة سياسات وإجراءات وضع وتحديث إجراءات العمل لعرضها على اجتماع لجنة إجراءات العمل القادم.
- لاحقاً لسياسات إجراءات وضع وتحديث إجراءات العمل التي تتضمن "تحديث إجراءات العمل بصورة نظامية ومستمرة لتلبية الاحتياجات وتطورات العمل، حيث يتم إصدار الإصدار المحدث مرة كل ثلاث سنوات"، فقد تم التواصل مع الوحدات الإدارية في الهيئة لتحديث إجراءات العمل لديهم.
- بتاريخ 20/5/2025، تم التواصل مع قسم العلاقات العامة للمتابعة بخصوص تنفيذ قرار مجلس إدارة الهيئة المتعلق بنقل عمليات الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار.
- بتاريخ 24/6/2025، تم إعداد جدول يتضمن العمليات الرئيسية لقسم إجراءات العمل، ووصف العمليات، وتحديد الخطر، ووصف الخطر لتلك العمليات.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

الهيئة تصدر قراراً باعتماد سياسة خاصة بتأسيس شركات لمزاولة الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية

أصدرت الهيئة قراراً باعتماد سياسة خاصة بتأسيس شركات لمزاولة الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية، تهدف هذه السياسة إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال مواءمتها والأهداف الاستراتيجية للهيئة، والتي تسعى إلى رفع جودة وفعالية الخدمات المقدمة من قبل شركات الأوراق المالية للمستثمرين والمتعاملين في القطاع.

للاطلاع على تفاصيل السياسة من خلال: الضغط هنا

الهيئة تباشر عملها في مقرها الجديد في سردا في محافظة رام الله والبيرة

باشرت الهيئة اعتباراً من يوم الأحد الموافق 01/06/2025م أعمالها من مقرها الجديد الكائن في "منطقة سردا في محافظة رام الله والبيرة" بالقرب من المكتبة الوطنية.

وبذلك يصبح عنوان الهيئة الجديد:

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، منطقة سردا، بالقرب من المكتبة الوطنية، محافظة رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 02-2946946، فاكس: 2946947-02

صندوق بريد: 4041

وزارة العمل والهيئة توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك للإبلاغ عن إصابات العمل

في إطار جهودها لتنظيم سوق العمل الفلسطيني، وتعزيز الامتثال لتطبيق قانون العمل الفلسطيني، وقعت وزيرة العمل د. إيناس العطاري، ورئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال عمار العكر، مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق المشترك للإبلاغ عن إصابات العمل، وتبادل المعلومات بينهما، الأمر الذي من شأنه المساهمة في الحفاظ على بيئة عمل آمنة ولائقة في المنشآت.